

قرر مجلس الوزراء الأردني في جلسته السبت اقتطاع راتب رئيس الوزراء فايز الطراونة والوزراء بنسبة 20% لصالح خزانة الدولة ضمن إجراءات تقشفية أخرى أقرها للتخفيف من عجز الموازنة، حسبما أفاد مصدر رسمي أردني.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية، إن "مجلس الوزراء قرر في جلسته التي عقدها السبت برئاسة رئيس الوزراء فايز الطراونة اقتطاع 20% من رواتب رئيس الوزراء والسادة الوزراء لصالح خزانة الدولة اعتباراً من الشهر الحالي".

وأوضحت الوكالة، أن "هذه الخطوة تأتي انسجاماً مع حزمة القرارات التقشفية التي أقرها مجلس الوزراء مساء اليوم وعملاً بمبدأ المسؤولية الجماعية العامة".

وأقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها السبت "حزمة من الإجراءات والقرارات المالية التي ستساهم في التخفيف من تفاقم عجز الموازنة وتوفير ما قيمته نحو 600 مليون دينار أردني (حوالي 850 مليون دولار)، بحسب الوكالة.

وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني كلف في 26 إبريل الطراونة (63 عاماً) بتشكيل الحكومة الجديدة خلفاً لعون الخصاونة الذي استقال بعد نحو ستة أشهر من توليه منصبه لتنفيذ إصلاحات في البلاد.

وأظهرت بيانات وزارة المالية الأردنية في 18 إبريل الماضي ارتفاع الدين العام الأردني إلى ما يفوق 21 مليار دولار بداية العام 2012.

وكان مجلس النواب الأردني أقر نهاية فبراير الماضي موازنة المملكة للعام 2012 بحجم 6,8 مليارات دينار (9,6 مليارات دولار) وعجز يقارب 1,5 مليار دولار.

والأردن الذي يزيد عدد سكانه عن 6,5 ملايين نسمة، ذو "دخل متوسط أدنى" وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وتقدر نسبة البطالة فيه وفقاً للأرقام الرسمية بـ3,41%، بينما تقدرها مصادر مستقلة بـ3%.

وسجل معدل التضخم في الأردن العام 2008 مستوى قياسياً بارتفاعه إلى 15,5% مقارنة مع 2007 إلا أنه انخفض العام 2009 إلى 7% وإلى نحو 5% في 2010 و1102.

ويعتمد اقتصاد المملكة إلى حد ما على المساعدات خصوصاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والسعودية.

ويشهد الأردن منذ يناير 2011 تظاهرات واحتجاجات تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية ومكافحة جدية للفساد.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 20/05/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraq.com